السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ان القانون الدولي هو القانون الملزم للجميع. كما ان وصول الحقيقة الى الرأي العام الدولي والعالمي هو أكبر سلاح يواجه الدول والكتل الدولية اذا انحرفت سياساتها واهدافها عن السلام والعدالة. ولا ريب في انه لا يجوز لأحد ان يتجاوز القانون الدولي، والشرعية الدولية، كمنهج ومرجع لحل المشاكل الدولية، بما فيها قضية فلسطين.

اننا ندرك جميعاً ان قيام الدولة الاسرائيلية كان محصلة لموقف دولي، ولقرار دولي محوره الدول العظمى في عصر ما بعد الحربين، الاولى والثانية. وأشير، في هذا السياق، الى ما قاله السيد آبا ايبن، وزير الخارجية الاسرائيلية الاسبق، من ان الشرعية الدولية، ممثلة بقرار التقسيم الرقم ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، هي شهادة الميلاد الوحيدة لدولة اسرائيل. كما ان اسرائيل، عندما وقّعت بروتوكول لوزان، التزمت بتنفيذ هذا القرار، كشرط لقبولها عضواً في الامم المتحدة. ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي نالت عضويتها في الامم المتحدة مقابل شرط محدد؛ بل انها الدولة الوحيدة التي صاغت الشرعية الدولية اسس علاقاتها مع الدولة العربية في فلسطين.

واعتقد بأنكم متفقون معي ان سبب استمرار النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي يعود الى التنكر لهذه القرارات الدولية، وانعدام الجدية في العمل من اجل الوصول الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

وفي هذه الآونة، نشهد بداية التوجه نحو الوفاق الدولي لتوطيد السلام العالمي، بنزع السلاح لصالح التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي، وحل النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية.

وهنا تظهر الفرصة أمامنا لتوفر الظروف الدولية، للوصول الى تسوية سياسية عادلة لقضية شعب فلسطين.

لقد استندت قرارات القمم العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة في قمتي فاس والجزائر، على الشرعية والقرارات الدولية، والتي وافق عليها مجلسنا الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة، واقرّها في الدورة الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر.

السيد الرئيس،

السادة الاعضاء،

أعلم بأن لديكم العديد من التساؤلات الهامة، خاصة مع ذلك الصعود التاريخي للشعب الفلسطيني، من خلال انتفاضته الجماهيرية، نحو تحقيق انهاء الاحتلال وانتزاع الاستقلال، وأقرر، بادىء ذي بدء، انها تساؤلات مشروعة، ومن حقكم ان تحصلوا على اجابات واضحة ومحددة عنها من جانبنا، تتناول الاطار العام لتفكيرنا وحركتنا، دون أن نتعرض، بحكم الضرورة، الى التفاصيل، وخاصة الدقيقة منها، ذلك ان القرار بشأنها يظل من اختصاص المجلس الوطني الفلسطيني؛ فهو برلماننا المعبّر عن جميع الاتجاهات والقوى الفكرية والسياسية لشعبنا، سواء أكان تحت الاحتلال، أو في الشتات. ونحن فخورون بهذا البرلمان، وموقعه التشريعي في الشعب الفلسطيني، والمناقشات والممارسات الديمقراطية تحت سقفه.

ولعلّي لا اتجاوز الحقيقة عندما أقول اننا حركة تحرر وطني، استطاعت ان توائم بين متطلبات العمل الثوري وبين الالتزام بقواعد الديمقراطية والاحتكام لها من خلال برلمان، له كامل الصلاحيات التشريعية، ومراقبة جميع السلطات التنفيذية دون استثناء. وهو يجتمع بصورة دورية ومنتظمة. ولعل ذلك راجع الى طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية. فهي ثورة من اجل التحرر والسلام، ولكن بمهام دولة؛ فهي، بجانب ممارسة كل وسائل النضال المشروع ضد الاحتلال، أخذت على عاتقها، منذ البداية وفقاً لقوانين شرّعها المجلس الوطني، وأجهزة متعددة للصناعة والزراعة والصحة والتعليم والعمل، والتكافل الاجتماعي، الخ، رعاية شؤون الوطن والمواطن تحت الاحتلال وخارجه، في جميع مناحي حياته، ضمن ظروف الاحتلال، وواقع الشتات لشعبنا.

وأرجو أن تتفهمونا كما نحن على حقيقتنا، لا عبر الصور التي ترسمها لنا اسرائيل، أو الادارة الاميركية، اللتان يربط فيما بينهما تحالف استراتيجي، أحد أهدافه اسقاط وجود الشعب الفلسطيني من التاريخ، والواقع الراهن، والمستقبل، وشطب منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الطرف الاساسي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،